

مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث(*)

فايز بكتاش
وزارة الخارجية - مصر

نشأة فكرة التخلف السياسي

اعتدنا على اعتبار التخلف ظاهرة اقتصادية، وتقسيم بلاد العالم إلى «بلاد متقدمة»، و«بلاد متخلفة» إنما هو تقسيم قائم على أساس اقتصادي، وفعلاً فإن مفهوم التخلف (Under-development Sous-development) إنما هو بالأصل مفهوم اقتصادي مضماره علم الاقتصاد وتعلق معاييرهِ بالتغيرات الاقتصادية.

ومع ذلك ظهرت فكرة التخلف السياسي وكثر الحديث عن «التنمية السياسية» قياساً على التنمية الاقتصادية، وأصبح من المسلم به أن البلاد التي تعاني من التخلف السياسي هي نفس البلاد التي تشكو من التخلف الاقتصادي، فبلاد إفريقيا مثلاً (وكذلك بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى وآسيا والأوقيانوسيا غير المتقدمة) بلاداً متخلفة من الزاويتين الاقتصادية والسياسية.

ولكي يبدو الارتباط بين الناحيتين الاقتصادية والسياسية مقبولاً ومنطقياً، ينبغي أولاً، التسليم بأن للاقتصاد تأثيراً يعتد به على السياسة، أو على الأقل أن هناك تلازماً أو توكباً عضوياً بينهما.

ومن المفارقات التي تحدث في العلوم الاجتماعية أن كلمة «التخلف السياسي» ومدلولها لم يصلنا على يد التيار الماركسي، الذي اشتهر بتشديده على أهمية الاقتصاد وتأثيره على الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية، ولكن من مدرسة أميركية معاصرة سميت بالمدرسة التنموية (Developmentalism) والتي كان من بواعث إنشائها ورواجها التصدي للماركسية

ومحاربتها في المجال المعرفي (الابستمولوجي) فهي صاحبة ذلك المنظور الذي يجعل من مستوى التنمية (Development) معياراً للتقدم أو للتخلف السياسي، ولكنها عندما تربط بين العاملين الاقتصادي والسياسي تفعله على نحو مغاير تماماً للطريقة الماركسية، نظراً لاغفالها لموضوع التركيب الطبقي في الحالة الثابتة، وللصراع الطبقي في الحالة الحركية، الأمر الذي يلفظ خارج إطار التحليل كل ما يتعلق بنوعية العلاقات الإنتاجية، أي بالناحية الكيفية للتطور مع الاقتصاد على درجة نمو القوى الإنتاجية وحدها، أي على الناحية الكمية، فقط، جاعلاً التنمية مرادفاً للنمو (Growth-Croissance)، فلنستمع إلى أحد كبار المؤلفين التنمويين «والت ويطمان روستو» - (Walt Whitman Rostow)، عندما يعرض الهدف من نهجه في هذه الكلمات: «تأسيس التواكب بين القوى الاقتصادية والقوى الاجتماعية والسياسية (...) وإجراء التحليل لمراحل النمو على نحو يقدم تفسيراً بمقدوره أن يحل محل النظرية الماركسية للتاريخ الحديث».

فالهدف عند روستو هو تقديم «بيان غير شيوعي» للعالم، وهو العنوان الثانوي لكتابه الشهير: «مراحل النمو الاقتصادي».

ومن الطريف، حقاً، أن نلاحظ كيف أن هذا النهج قد هول من أهمية العامل الاقتصادي، لدرجة جعلته يزايد على أكثر الماركسين مبالغة في تبني فكرة الحتمية الاقتصادية نزولاً على منطق نزعة اقتصادية مغالية واستيراد نفس المصطلحات الاقتصادية مثل «التنمية» و«التقدم» و«التخلف» و«التوزيع» و«أشياء ذات قيمة»... الخ من المفردات، لدليل على طغيان هذه النزعة في قطاع هام من علم السياسة الغربي، اليوم.

إن تسليم علماء السياسة الغربيين «بالتواكب» أو «بالتلازم» بين السياسة والاقتصاد^(٢) لم يكن عفواً أو طواعية، وهو التسليم الذي سمح بإنتاج فكرة التخلف السياسي، وإنما جاء ضرورة تعبيراً عن جملة ظروف تاريخية وفكرية.

ونقصد بالظروف التاريخية ذلك الاتجاه طويل الأمد لانتصار الهيمنة التي كانت تمارسها الدول الأوروبية الرأسمالية المتقدمة، بشكل تدريجي، ثم بشكل سريع، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول المجتمعات غير الأوروبية، من أمريكية جنوبية ووسطى، وآسيوية، وأفريقية، ساحة انرايح، بعد قرون طويلة من الاختفاء والانزواء.

أما الظروف الفكرية، فهي تلك التي لازمت هذا التطور العام على المستوى الفكري، من حيث طرائق الطرح وقضايا البحث وأدوات التأصيل، وقد تمثلت في جزء منها في الفكر الماركسي الرافض لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي عرفته أوروبا الغربية قبل غيرها والذي انتشر في أجزاء أخرى من العالم، وكذلك في تجديد الفكر البورجوازي المرتبط بهذا النمط،

وتطويعه، بما يتلاءم ومراحل تطوره المتلاحقة، مما أفرز عدداً من المدارس منها المدرسة التنموية. وكان من نتيجة التجديد والتطويع أن هذا الفكر التقى، صدقة بالفكر الماركسي، في عدد من المسلمات، وإن أعطى كل منهما لها معنى مختلفاً^(٣). ومن هذه المسلمات، التي فتحت حقلاً معرفياً جديداً، نبتت وترعرعت فيه فكرة «التخلف السياسي»، نذكر اثنتان:

أولاهما: مبدأ الكلية الاجتماعية^(٤): والمقصود به أن معرفة كنه الظاهرة السياسية لم يقتض، بعد، أخذها على حده، وإنما وضعها في سياق الظواهر الاجتماعية الأخرى المحيطة بها، باعتبار أن المجتمع إنما هو كلية اجتماعية (Totalite Sociale)، مركبة ومدرجة، تتكون من العديد من المجالات أو المستويات المتميزة (الاقتصادي والسياسي والثقافي...)، فلقد استقر الاعتقاد، الآن، بصفة عامة، سواء في إطار الطرح الماركسي أم في الطرح اللاماركسي عامة، على أن تناول الظاهرة السياسية تلزم الإحاطة بها في تعاملها المستمر بكل جوانب البيئة غير السياسية المحيطة بها (Environment).

ومن هنا تحلى علم السياسة عن الصبغة الحقوقية والتاريخية والنفسية، ليتبنى، من حيث طبيعته المعرفية، طابع علم الاجتماع، لدرجة أن كلمتي «علم السياسة» و «علم الاجتماع السياسي» صارتا مترادفتين^(٥)، فموضوع الدراسة هو المجتمع في جانبه السياسي، الذي لا يمكن فصله عن جوانبه الأخرى، نلمس هنا كيف يعكس التطور المعرفي التطور التاريخي العام، فلقد كان بإمكان النظرة الحقوقية المفرطة أن تسيطر، طالما كانت المجتمعات التي يفحصها الباحثون هي المجتمعات الأوروبية وحدها، أي مجتمعات متشابهة، متقاربة، متجانسة، إلى حد كبير، من حيث درجة نمو قواها الإنتاجية، وطبيعة علاقاتها الإنتاجية ونوعية بنائها الثقافي، الأمر الذي لم يعد ممكناً عندما مد الباحث العلمي بصره إلى كافة المجتمعات غير الأوروبية، التي بزغت وهي جد مختلفة عن مجتمعات أوروبا من جميع النواحي، وعندئذ صعب على الباحث تجاهل التفاوت الشديد والاختلاف البين بين هذه المجتمعات من حيث بيئتها غير السياسية المحيطة لواقعها السياسي، ويتقبل الجميع، الآن أنه لا يمكن فهم السياسة في أوغندا أو في مصر دون الإلمام بسمات المجتمع الأوغندي أو المصري، فالمجال السياسي جزء من كل اشمل، هو المجتمع بكافة مجالاته.

وللأرقام قوة إيجائية يصعب مقاومتها، ويكفي أن نذكر كيف أنه في عام ١٩٧٩ - العام الذي جعلته الأمم المتحدة «عاماً دولياً للطفولة» - لقي فيه ١٢ مليون طفل حتفهم في العالم الثالث، من الجوع وسوء التغذية، وإن عدد الذين يعيشون في ظروف ما تسميه لغة الأمم المتحدة «بالفقر المطلق» قد بلغ، حينئذ ٧٨٠ مليون نسمة، وإن الذين يتعرضون للجوع بصفة دائمة وصل عددهم لـ ٤٥٠ مليون نسمة، وفي هذه الصورة القائمة تحتل أفريقيا مكان الصدارة، من حيث نصيبها من البؤس والمعاناة ضمن القارات الثلاث. فلم تتجاوز

مساهمتها، عام ١٩٧٤، ٢,٧٪ من الناتج الإجمالي العالمي، أي ما يوازي ١٤٧ مليار دولاراً أميركياً، مما يجعل متوسط الدخل الفردي فيها أكثر الدخل انخفاضاً، ضمن قارات العالم: ٣٦٥ دولار، بينما هو ٦١٢٥ دولاراً في أميركا الشمالية، و ٣١٨٠ دولاراً في أوروبا الغربية، وهو رقم يفوق المتوسط الفعلي بكثير لأغلبية سكان القارة الأفريقية، نظراً لسوء توزيع الدخل القومي، فلا غرو إذا ضمت أفريقيا أكبر عدد من الدول التي توصف «بالأقل تقدماً» (Least Developed Countries) أي ٢١ دولة من واقع ٣١ دولة، وهي بلاد يقل الدخل الفردي السنوي فيها عن ٢٠٠ دولار، كما أنها أكثر القارات انخفاضاً، من حيث متوسط العمر (٤٢ سنة)، وأكثرها ارتفاعاً من حيث معدل الوفيات (١٣٧ لكل ١٠٠٠ نسمة)، ومن أكثرها قلة من حيث الكثافة السكانية (١٣ نسمة للكيلومتر مربع، و ٢٧ في أوروبا). وهذه كلها معطيات من المحال تجاهلها وتناسيها عند التعرض لمشاكلها السياسية^(٦).

أما المبدأ الثاني: فهو مبدأ التعدد السببي – (Multiplicité Causale): في الواقع أن هذا المبدأ يكرر في الحالة الحركية (الديناميكية) ما يعنيه المبدأ السابق في حالة الثبات (الاستاتيكية)، فكما استقر التصور بأن المجتمع هو تركيب لمجالات متعددة، فكذلك رسخت الفكرة أن تطور هذا المجتمع وحركته ينتج عن إيقاعات هذه المجالات المختلفة، وهو تصور مركب للزمن الاجتماعي، ينطوي على أكثر من عامل محدد، يناقض النظرة الجبرية أو الحتمية التي تفسر الحركية الاجتماعية، أي التاريخ، بمفعول عامل واحد فقط، اقتصادياً كان أم سياسياً أم ثقافياً.

والأخذ بالتعدد السببي خليك، برفض تجاهل تأثير العامل الاقتصادي على السياسة. والدور المقدر لهذا العامل قد يقل أو يزيد ويتراوح، وإنما لا يمكن أن ينتفي فبعض التنميين وغيرهم من الكتاب الغربيين يأخذون – ولو ضمناً – بفكرة تساوي الأدوار بين العوامل، وبعضهم يلتقون مع الخط الأصيل الماركسي، كما أبرزته المدرسة اللتوسيرية الفرنسية، في منح أوزان مختلفة لهذه العوامل، حسب طبيعة كل عامل، فيرون أن العامل الاقتصادي هو عامل أساسي، أو المحدد بالدرجة الأخيرة، باعتبار أن الاقتصاد يوفر الأساس اللازم للحياة، في حد ذاتها، في حين أن العامل السياسي قد يكون عاملاً رئيسياً، دون أن يكون عاملاً أساسياً، حيث تنصرف السياسة إلى تدبير وتنظيم الحياة الاجتماعية وليس لتوفير إمكانية وجودها^(٨)، وبهذا الشكل فالوضع المعترف به للمجال السياسي هو وضع الاستقلال الذاتي، أو الاستقلال النسبي، وليس المطلق، أو كما يقول عالم السياسة التنموي الفرنسي (روجيه جيرار شفراتزنبرج – Roger Gerard Swartzenberg).

«يظل مستوى التنمية هو العامل المسيطر، وإن لم يكن الوحيد، العامل الذي يشكل، بصفة عامة، المجتمع السياسي. وإذا لم يحدد هو الوجه السياسي للمجتمع على نحو حتمي، إلا أنه يكفيه – إلى حد كبير أن مستوى التنمية يحدد الهامش أو الاطار الذي تتحرك بداخله

الظاهرة السياسية بتميزها وخصوصيتها... في كلمة واحدة، إن مستوى التنمية يرسم حدود الاستقلال الذاتي للسياسة، فلا يمكن تصور الظاهرة السياسية وقد توفر لها الاستقلال بمعناه المطلق»^(٩).

لقد أفضى الطرح التنموي إلى تصنيفات جديدة للنظم وللأنساق السياسية، على أساس معيار مستوى التنمية، «فوالت روستو» يرسم صورة عامة لمراحل النمو السياسي التي تلازم مراحل النمو الاقتصادي، كما يتصورها، واضعاً البلاد الأفريقية في مرحلتي «المجتمع التقليدي»، حيث تتسم السياسة بسمات «عصر ما قبل نيوتن» و«مرحلة الشروط السابقة للانطلاق». أما موريس ديفرجيه (Maurice Duverger) فيميز بين الأنساق السياسية التي لا يعترها النمو والأنساق التي يمسه النمو مقسماً هذه الأخيرة بين «أنساق متقدمة»، و«أنساق متخلفة» فبينما يوزع كل من «الموند» - (Almond)، و«باويل» - (Powel) الأنساق السياسية بين «بدائية»، و«تقليدية»، و«حديثة»^(١٠).

مدلول التخلف السياسي

□ نظرة وصفية:

ولكن ماذا عن مدلول التخلف السياسي؟ إن التخلف السياسي يتجسد، واقعياً وتاريخياً، في صورة نسق سياسي ذي خصوصية معينة، هو النسق السياسي المتخلف، كما يتضح من تصنيفات التنمويين. وخصائص النسق المتخلف ترسم لنا ملامح التخلف السياسي، كما تبدو في فكر المدرسة التنموية، وفيما يلي أهم هذه الملامح^(١١).

١ - المزج البياني والخلط الوظيفي: في حين يتصف النسق السياسي في البلد المتقدم بالتمايز البياني، والتخصص الوظيفي، حيث يوجد العديد من الأجهزة المتنوعة، مثل المجالس التشريعية والهيئات التنفيذية والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط، بكل ما تتضمنه هذه الأجهزة من أدوار متخصصة للأفراد العاملين فيها، يتميز النسق المتخلف بقلّة الأجهزة، وتتركز السلطة، وممارستها من خلال جهاز واحد، وبغية التخصص، عندما يكون صانع القرار هو المشرع والقاضي والمنفذ والكاهن الأكبر... فالنسق السياسي الأفريقي، إذن، لا يعرف، ومهما كانت واجهاته مزخرفة دستورياً، حقيقة التمايز والتخصص. فهو نسق شخصي الطابع، وغير قائم على مؤسسات متخصصة، كما هو الوضع مع النسق المتقدم.

٢ - التباعد الشديد بين الحاكمين والمحكومين: من سمات النسق السياسي المتخلف التفاوت الشاسع بين الذين يسكون بزمام الأمور السياسية والذين يطيعون الأوامر، فهو لا يعرف الاتجاه نحو المساواة كما هو شأن النسق السياسي المتقدم، القائم على

مشاركة الجميع في السياسة أو إدخالهم في دائرة الجماعة السياسية وعدم اقتصرها على قلة بحيث يصبح الأفراد مواطنين لا رعايا.

٣ - التخصيص المسبق للأدوار الاجتماعية: يتضح مما سبق أن طريقة توزيع الأفراد على الأدوار الاجتماعية المختلفة، في النسق المتخلف، تتم بالتخصيص المسبق بحكم النشأة (المولد أو علاقات القرابة) أو الجاه والثروة، بينما يتم التعيين في المناصب والمواقع في النسق المتقدم على أساس الاستحقاق، نظراً للكفاءة والمقدرة والتأهيل، فالوضع الاجتماعي «مكتسب» بالإنجاز الفعلي (Achieved Status) وليس «مخصصاً» سلفاً (Ascribed) بحسب كلمات «رالف لنتون» - (Ralf Linton).

٤ - سيادة «ثقافة الخضوع»: وهو مصطلح يأتي لنا، هذه المرة، من «جابريل الموند» و«بينجهام باويل»، وهو يشير إلى نوع معين من الثقافة السياسية، يتميز به النسق السياسي المتخلف، ويقابله نوع آخر هي «ثقافة المشاركة» الخاص بالنسق المتقدم حيث يسود القانون الذي يتصدر كافة الضوابط الاجتماعية الأخرى والذي - الكل أمامه - سواء، ولذلك يقال أن للنسق المتقدم طابع عام (Universal) عمومية القواعد القانونية التجريدية في حين أن النسق المتخلف خصوصي الطابع.

٥ - النفسية الانفعالية واللاعقلانية: يتميز السلوك السياسي لأفراد الجماعة السياسية المتخلفة بغلبة الانفعال والاعتبارات العقائدية (الإيديولوجية)، التي أساسها الاعتقاد في أشياء معينة، وليس الاقتناع بما يمكن إثباته عقلاً ومنطقياً واختبارياً، هذا في الوقت الذي يتبع الأفراد في سلوكهم في النسق المتقدم قواعد التحليل والاختبار العياني (الأمبريقي).

٦ - سيادة العنف: نظراً لعجز الأفراد في النسق المتخلف عن الاحتكام إلى العقل والمحاكمة والتي هي أحسن تتقدم فرص إجراء ما يسميه الكتاب الأمريكيون «بأسلوب المساومة ذات الطبيعة العملية».

(Pragmatic Bargaining Style) وهو الأسلوب المفضي للحلول الوسط المرضية لكافة الأطراف غير المتقيدة بمعتقدات مسبقة جامدة، وعليه فينشر، في هذا النسق المتخلف، العنف.

٧ - ضالة القدرات: اهتم علماء السياسة الأمريكيين بالقدرات (Capabilities) التي يتزود بها النسق السياسي، وقد ميزوا بين قدرات مختلفة: بين قدرات استحداث وتطوير وتعبئة واحتفاظ وإبقاء، وهي قدرات تظهر، بصفة خاصة، عند تعامل النسق السياسي مع البيئة غير السياسية المحيطة به، ويتصف النسق المتخلف بضيق وضعف قدراته بصفة عامة على عكس النسق الحديث.

٨ - أهمية العامل السياسي: إن هذه البيئة غير السياسية، أي ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تجلب معها أعباء جديدة على النسق السياسي المتخلف عامة عليه أن يضطلع بها، وهي بمثابة مهام إضافية تزيد عن تلك التقليدية التي يقوم بها النسق السياسي في البلاد المتقدمة، فالدولة في البلاد المتخلفة مطالبة بأن تقدم الخدمات الاجتماعية بإنشاء نظام تعليمي عام ومهني للصغار والكبار وأن تتصدى لمحو الأمية، وأن تقيم المرافق العامة وتديرها، من نقل ومواصلات ورعاية صحية، وعليها كذلك أن تضع نظاماً مالياً وضريبياً لحشد الموارد وأن تهتم بتدبير الاستثمارات اللازمة للتنمية، وتذهب أبعد من هذا وذاك، فتنشئ جهازاً للتخطيط، وتلج مضمار الإنتاج وتقيم المصانع والمنشآت... فضلاً عن هذا، تتولى الدولة دوراً عقائدياً هاماً، بصياغة العقائد السياسية، والترويج والدعوة لها، في محاولة لدمج التراث القديم مع القيم الحديثة، الباعثة على الفعالية والإنتاجية، بهدف تعبئة الجماهير من أجل التنمية، والدولة مطالبة كذلك بالقيام بدور رئيسي في التشييد القومي، وإرساء أسس الدولة المركزية، متجاوزة الدائرة الضيقة للجماعة السياسية، القائمة على أساس القرابة أو العائلة أو القبيلة.

وأخيراً - وليس آخراً - على الدولة أن تدافع عن السلامة الوطنية ضد الأطماع الخارجية المحدقة بها، وما أكثرها وأخطرها بالنسبة لدولة حديثة العهد بالاستقلال ناقصة القدرات ضعيفة الجانب.

ومن المفارقة اللافتة للنظر ما نلاحظه من تعارض بين عظم المهام الملقة على كاهل النسق السياسي المتخلف وضآلة القدرات المتوفرة له.

على أية حال، فإن تنوع وتعدد الوظائف التي تتولاها الدولة في البلدان المتخلفة تكشف عن محورية دورها، وبالتالي عن أهمية العامل السياسي، الذي يتقدم سواء، من حيث التأثير الاجتماعي.

* * *

ما تقدم خلاصة لكتابات التنمويين الأميركيين، ومن ساروا على نهجهم، وهم كثيرون، يمثلون التيار الغالب في علم السياسة اللاماركسي، والدراسات الغربية عن إفريقيا غالباً ما تصطبغ بالصبغة التنموية^(١٢).

وقد شاعت وراجت الأفكار التنموية عن النسق السياسي المتخلف، لدرجة أن صارت عند الكثيرين من قبيل البديهيات، ومنها، مثلاً، تمركز السلطات والاستبداد و«ثقافة الخضوع» و«الطابع العائلي للنظام السياسي» و«طغيان الانفعال والعنف»، وفي المقابل، وكصفات لصيقة بالنظام السياسي المتقدم أو الحديث، يشار إلى «سيادة القانون» و«دولة

المؤسسات» و«ثقافة المشاركة» و«الاحتكام لمقتضيات التفكير الوقائي والاختياري» و«نهاية عصر الايديولوجيات»... الخ.

وفي الواقع فإن كل ما سبق يعد مادة مفيدة للاقتراب الابتدائي من قضية الخصوصية السياسية لبلدان القارات الثلاث، التي عبرنا عنها إيجازاً، وعلى نحو غير دقيق «بالتخلف السياسي»، وتنحصر الفائدة في إبراز الفروق بين صنفين من الانساق السياسية. ولكنها فائدة وقتية، طالما ابتغيها تجاوز القشرة والتوغل العميق إلى المضمون، فالنهج التنموي قصير النفس، عاجز عن أن يحملنا إلى أبعد من مدى الملاحظة العيانية المباشرة. والوقائع ذات الطبيعة الاختبارية ضرورية بالطبع، وإنما بشرط ألا يتوقف عندها الباحث بوهيم أنه بلغ نهاية مطافه، فهي مجرد علامات ومؤشرات لأشياء أخرى، لا تقع في مرمى الحواس والإدراك الحسي، وإنما يتم اكتشاف شكلها وبنائها الداخلي عن طريق التناول العلمي، استناداً إلى أدوات العلم الاجتماعي من المفاهيم (Concepts)، والمدرجات (Catégories)، والمدلولات (Notions)، باعتبارها عناصر مكونة لنسيج رصيده النظري المتراكم، ولا نريد أن نتطرق إلى موضوع المجادلة بين التيار الاختياري والتيار النظري، ويكفي - في هذا المقام - أن نشير إلى أن قصور النهج التنموي يظهر جلياً في قصوره عن الإحاطة بناحتين أساسيتين لقضية الخصوصية السياسية لبلدان القارات الثلاث. أولاهما تحليل المجتمع المتخلف من داخله، وثانيهما تحليل المجتمع المتخلف بخارجه، أي بغيره من المجتمعات، وبصفة أخص بالمجتمعات المتقدمة.

الخصوصية السياسية للمجتمع المتخلف

□ خصوصية البنية الاجتماعية:

لا تبالي المعالجة التنموية كثيراً بتحليل المجتمع المتخلف من داخله، فلا تضع ضمن تساؤلاتها كل ما يتصل بمهية التركيب الداخلي لهذا المجتمع، من حيث بنيته الاجتماعية ونسقه الطبقي، وعلاقة هذا النسق بالتراتب الاجتماعي (من حيث العمر والجنس والدين وأوجه العمل...)، لأنها شديدة النفور من كل ما قد يوحي لها بوجود الطبقات والجدلية الطبقية، فلا نجد عندها تصوراً علمياً للطبقات الاجتماعية، وهي أهم التجمعات الاجتماعية، ولا للعالم النسق الخاص، لتوزيعها على مختلف الممارسات الاجتماعية في التشكيلة الاجتماعية «المتخلفة».

وتستعيز هذا النقص بأطروحة المجتمع بين قطاعين «القطاع الحديث» و«القطاع التقليدي»^(١٣)، وهو تقسيم، على أي حال، وصفي، ولهذا السبب السطحي، يمكن أن يسد الطريق أمام التأصيل، إذ أن مدلول كل من «المجتمع الحديث»، و«المجتمع التقليدي» يتم بناؤه بواسطة حشد عدد من المتغيرات (Variables) المتقابلة، في غيبة تصور نظري لبنية المجتمع ككل، فتصير فكرة المجتمع التقليدي، تبعاً لذلك، فضفاضة هلامية تتسم بالعمومية

المفرطة، لدرجة أنها قابلة للتطبيق على حالات جد متنوعة ومختلفة، من مصر الفرعونية، إلى قبائل البانتو والبوشمان، إلى المجتمع الزائيري المعاصر... ثم إن هذا النوع من الوصف ينطوي على فكرة أن هذين النمطين المثاليين منفصلين عن بعضهما البعض، وكأنهما متجاوران، أحدهما فوق الآخر، في حين أنها متداخلان متشابكان متفاعلان^(١٤).

ومعنى ما تقدم أن النهج التنموي يتجنب تحليل موضوع هام، يشكل الجانب الحيوي في أي نسق سياسي «متقدماً» كان أم «متخلفاً»، ألا وهو موضوع تشخيص القوى الاجتماعية الفاعلة، المتمثلة في مختلف أنواع الكيانات الطبقية، وكذلك فضائلها والشرائح والفئات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، وامتداداتها السياسية المتجسدة في شكل القوى السياسية المتنوعة (الأحزاب - النقابات - جماعات الضغط - الجيش - المثقفون - القبائل والأجناس المتميزة... الخ) وبعبارة أخرى، الأطراف المباشرة وغير المباشرة للصراع السياسي الدائر في كل نسق سياسي، أيًا كان.

وإذا ظلت القارات الثلاث، وخاصة إفريقيا، تمثل على مدى رده طويل في أعين الكتاب الغربيين، الملاذ الأخير في كوكبنا لمجتمعات بلا طبقات خالية من الصراع الطبقي، فإن هذه المقولة، اليوم، سقطت بلا رجعة، وأضحى معظم مفكري الغرب، على اختلاف مدارسهم ومشاربهم، يقرون بأن هذه المجتمعات تعرف هي، أيضاً، التمايز الاجتماعي، بل الطبقات حتى وإن كانوا لا يتفقون مع الماركسيين، ولا حتى فيما بينهم، على تعريف هذه الطبقات وتبين علاقاتها بهيكل التراتب الاجتماعي.

إن دراسة خصوصية النسق السياسي للبلاد «المتخلفة» أمر يصعب تصوّره في منأى عن تشخيص القوى الاجتماعية والسياسية العاملة والمؤثرة داخل إطاره، وهو تشخيص يستلزم بدوره لكي يتم الإحاطة بالنسق الطبقي المرتبط بهذا النسق السياسي، فالطبيعة المتميزة والخاصة للبنية الطبقية لهذه البلاد، تفسر، إلى حد كبير، خصوصية نسقها السياسي، ونوعية صراعاتها السياسية، وهوية أطراف هذا الصراع.

ليس هنا المجال للغوص في هذا الموضوع، وحسبنا الإشارة إلى أن البنية الطبقية لهذه البلاد تتسم، عموماً بانعدام التبلور، وبالطبيعة المخلطة والمهجنة، ويترتب على هذا التمييز مجموعة من الآثار، منها الضعف الخلقي للبرجوازية، بما يجعلها طبقة هزيلة غير مكتملة وغير قادرة في معظم الحالات، وعظم شأن البرجوازية الصغيرة، التي تمثلها بعض القوى، أجدر تمثيل، كالمثقفين والعسكريين، والثقل الخاص للملاك الزراعيين، الذين يوصفون، عادة «بأشباه الاقطاعيين» والذين يجمعون بين الصفات التقليدية من حيث مظهرهم وسلوكهم وطرائق عملهم، والسمات الحديثة من حيث انخراطهم في آليات النمط الرأسمالي للإنتاج، دون أن يبلغ تحديثهم درجة تحوّلهم إلى فصيلة من الطبقة البرجوازية.

ومن هذه الآثار، كذلك، الدور الهام الذي يؤول للدولة في مسار عملية التبلور والتكون الطبقي، فالدولة في أفريقيا، وفي غيرها من القارات الثلاث، عامل هام في تكوين البرجوازية، سواء في شكلها الكلاسيكي، كبرجوازية خاصة، أو في شكلها المستحدث كبرجوازية دولة.

إن تشخيص القوى الاجتماعية والسياسية المتنوعة والمتميزة، كفيل بإعطاء جدوى ومعنى للشئانية الشهيرة للوجهين «الحديث» و«التقليدي»، والتي دون ذلك تصير مجرد قالب أجوف، يستعمل للاستغناء عن التحليل الجاد للتركيب الاجتماعي الواقعي.

الخصوصية السياسية «للمجتمع المتخلف»

□ خصوصية الموقع داخل النسق الرأسمالي العالمي:

وبالمثل لا تهتم التنمية جدياً بموضوع علاقة المجتمع «المتخلف» بخارجه، وبصفة خاصة بموضوع العلاقة التي تربط المجتمعات «المتقدمة» بالمجتمعات «المتخلفة»، وأثرها على نوعية النسق السياسي في هذه المجتمعات «المتخلفة»، مع أن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة، لأنه يكشف لنا، في رأينا، عن الجانب الأهم لخصوصية النسق السياسي لبلاد القارات الثلاث. ونتعرض بهذا الشكل لقضية موقع البلاد المتخلفة في التقسيم الدولي للعمل.

إن تجاهل المدرسة التنموية لهذا الموضوع ينم عن تغافلها للتاريخ الواقعي للقارات الثلاث غير الأوروبية، وهو تجاهل لا يغتفر، علمياً، لأنه يتعلق بالغالبية الكبرى لسكان كوكبنا. وإذ تفعل هذا فلائها تؤمن، إيماناً ضمناً وقوياً، بأن الشعوب غير الأوروبية وغير الغربية بلا تاريخ... هذه الفكرة الثابتة، التي أفرزتها عصور الهيمنة الأوروبية وهي لا تزال تسيطر على الخلفية الفكرية الغربية^(١٥). ولذلك ترى المدرسة التنموية أن دخول الشعوب غير الغربية التاريخ يتم بفضل اتصاها بالغرب، وبمحاولتها محاكاة هذا الغرب، في أسلوب نموه الاقتصادي والسياسي، كما يتبين ذلك بجلاء في الصورة العامة التي يقدمها لها «والت روستو» لمراحل التطور البشري من «المجتمع التقليدي»، إلى «الظروف السابقة للانطلاق»، إلى «مجتمع الانطلاق»، ثم «مجتمع النضوج»، وأخيراً، «مجتمع الاستهلاك الجماهيري»، فروستو لا يعترف بالتاريخ إلا إذا كان إعادة للتاريخ الغربي وتكراراً له^(١٦).

من الواضح أن هذه المسلمة الدفينة عقائدية أكثر منها علمية، فإن كثيراً من شعوب القارات الثلاث ساهمت بنصيب وافر في صنع سيرة النوع البشري، بل ويصدق هذا، كذلك، على أفريقيا، أكثر القارات الثلاث التي تعرضت للتهوين من شأنها، والتحقير من قيمتها.

ويكفي - في هذا المقام - الإشارة إلى أهمية الحضارة المصرية القديمة في تاريخ الإنسانية، وهي حضارة ساهمت في بلورتها العبقريّة الخاصة للشعوب السوداء جنوبي الصحراء، بشكل محسوس، ولا يمكن تجاهله، ويتأكد - أكثر فأكثر - لدى علماء علمي الإنسان والأجناس، أن معظم الشعوب الأفريقية، شمالاً وجنوباً، سايرت التطور التاريخي العام، وأن ما أصبح يعرف عن القارة من تأخر وتحجر ليس نتيجة طبيعية لسبب قدري، حكم على شعوبها بالتخلف الأبدي، وإنما هو، بالأحرى، وليد لحدث تاريخي هام سبب انسداداً وتوقفاً لتطورها التاريخي الطبيعي، حدث هام وخطير وقع في القرن السادس عشر، ولا نقصد به الاستعمار (Colonialism)، وإنما شيئاً أشمل وأعظم شأنًا، ليس الاستعمار سوى جزء منه، وهو ما نعي بالنسق الرأسمالي العالمي.

النسق الرأسمالي العالمي^(١٧)

تكون النسق الرأسمالي العالمي، تاريخياً، على مدى قرون، ومر بعدة حقب، وهو يربط في بنية واحدة عالمية، قارات العالم المختلفة، على أساس خضوعها المشترك لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولمنطقه، وآلياته، وقواعده.

فهو إذن، اندماج (Intergration) على الصعيد العالمي، ولكنه اندماج غير متكافئ، وغير متساوي، يقوم على هيكل معين يتحدد بمركز (Centre) يقع في الأجزاء الرأسمالية المتقدمة لعالمنا وبأطراف (Péripherie) تتراعى في الأجزاء الرأسمالية المتخلفة منه، اندماج من نوع خاص، إذن، ينطوي على نوعين من الآثار المتناقضة والمتزامنة: التقدم رأسمالياً، ومزيد من التقدم للمركز، والتخلف رأسمالياً، ومزيد من التخلف للأطراف، ويستجيب النسق العالمي للمحرك الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهو قانون التراكم الذي يتخذ شكلين تاريخيين: فالنمط الرأسمالي يستفيد قبل أن يصل إلى تراكم ذاتي موسع، بما أسماه «ماركس» بالتراكم البدائي (Accumulation Primitive) الذي وفر القاعدة الأولى الصلبة لرأس المال من المواد الأولية والمنتجات الزراعية وقوة العمل، أي من كل هذه العناصر التي حصل عليها النمط الرأسمالي للإنتاج بأسعار زهيدة إن لم يكن مجاناً، بالسلب والنهب، من الأنماط الإنتاجية الأخرى غير الرأسمالية المتواجدة معه داخل المجتمع الواحد، أو بعبارة أخرى بأسعار لا تخضع لنظام الأسعار الرأسمالي.

وكان لهذا النوع من التراكم أثره الواضح في إطلاق الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد السبابة في التطور الرأسمالي.

هذا ما اكتشفته الماركسية، عند تناولها لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبهنا الآن - واتصلاً بهذا الأساس النظري - أن نشير إلى ما تقدم به بعض الكتاب المعاصرين من اطروحة قائلة

بأن التراكم البدائي لم ينته عهده، وإنما ما زال يقوم بوظيفته في معاكسة الاتجاه اللصيق بالنمط الرأسمالي المتمثل في الاتجاه إلى انخفاض معدل الربح.

وقد تركزت الأنماط غير الرأسمالية، التي تمد النمط الرأسمالي بما يحتاج إليه من مواد خام وقوة عمل تقيم دون قيمتها الحقيقية في المجتمعات الكائنة في أطراف النسق التي تكونت حول المركز الرأسمالي المتقدم.

فيتكلم المكسيكي «روجيه بارتا» (Roger Barta) عن «تراكم بدائي مستمر» (Accumulation Primitive Permanente)، ويطلق عليه «اندريه جوندرو فرانك» (Andre Gunder Frank) اسم «التراكم الأولي» (Accumulation Primaire)، وهو ما يعني أن النسق الرأسمالي العالمي ينطوي على نقل للقيمة من الأطراف إلى المركز، بشكل يعوض ويمحي من أثر اتجاه معدل الربح للنقصان من تزايد التركيب العضوي لرأس المال، الأمر الذي يديم من حيوية وحركة النمط الرأسمالي للإنتاج، متجاوزاً تناقضه الداخلي، مما يفسر هذا الاتجاه المشهود به من جانب هذا النمط للتوسع عالمياً، ولتخطي الحدود القومية ولإرساء أسس نظام رأسمالي على صعيد العالم.

وللنسق الرأسمالي العالمي - كما ذكرنا - تاريخ يمر خلاله عبر حقب متعاقبة من الولادة إلى الشباب إلى النضوج ثم الشيخوخة والفناء والاندثار، تعكس كل حقبة من هذه الحقب الطور الخاص الذي بلغه تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في المركز الرأسمالي المتقدم.

كما تعبر كل حقبة من هذه الحقب عن الدرجة التي توصل إليها مسار تدويل هذا النمط على المستوى العالمي كله، بحيث تتضمن كل فترة تاريخية انتشاراً وتغلغلاً جديداً في التشكيلات الاجتماعية الواقعة في الأطراف، حتى تصبح هذه التشكيلات رأسمالية الطابع، عندما يسود أنماطها الإنتاجية المختلفة النمط الرأسمالي، ولكنه تقدم رأسمالي منقوص دوماً، وسيادة رأسمالية غير مدعمة أبداً، بحكم انضواء هذه التشكيلات ضمن نسق لا تقع في مركزه، ولكون النمط الرأسمالي فيها يستجيب لآليات وقواعد سريان، تنبع من مركز النسق ولمصلحته أولاً، تحقيقاً لاستمرارية التراكم البدائي، وللتغلب بنجاح على اتجاه معدل الربح للنقصان المضطرد.

وعلى هذا النحو فللنمط الرأسمالي اليوم نوعان متميزان: رأسمالية المركز، حيث اكتمل فيه هذا النمط الإنتاجي مبكراً لجملة من الظروف المواتية، وحيث يتصف فيها بالتمركز والاعتماد ذاتياً، ورأسمالية الأطراف، التي يخضع فيها النمو الرأسمالي للعوامل الخارجية الآتية من المركز، وحيث يكون النمط الرأسمالي تابعاً غير مكتمل، ومعوجاً، بسبب هذه التبعية التاريخية والبنائية.

وعليه فإن إمكانية اقتفاء البلاد الرأسمالية المتخلفة لآثار البلاد الرأسمالية المتقدمة - كما

يُشير به التصور الروستوي - منعدمة، لأن هذه الإعادة التاريخية تفترض، لكي تحدث، غياب النسق الرأسمالي العالمي، أو على الأقل، الحد من آثاره بشكل محسوس وفعال.

وكذلك يتبين لنا خطأ فكرة أخرى، تروجها النظرية التنموية، ألا وهي التضاد بين «التقدم» و«التقاليد» فالواضح على ما يبدو لنا الآن، أن كليهما وجهان لظاهرة واحدة، وهو النسق العالمي، فالوجه التقليدي ليس ضرراً ينبغي التخلص منه باعتباره عقبة كأداء أمام التقدم (بمعناه الرأسمالي)، كما يتصوره التنمويون، وإنما هو - بما يعنيه من تأخر وعدم اكتمال رأسمالي - شرط لا غنى عنه لتحقيق التراكم الإضافي للتغلب على اتجاه معدل الريح للانخفاض، لأن التخلف رأسمالياً - أي إبقاء الأشكال ما قبل الرأسمالية على قيد الحياة - يسمح للنمط الرأسمالي بأن يستمد من هذه الأشكال كل ما يحتاج إليه من مواد أولية وقوة عمل دون قيمتها وبأسعار زهيدة.

إن هذه النظرة المتكاملة تفسر ما أصبح يسمى «بتنمية التخلف»، على حد قول «اندرية جوندري فرانك» و«النمو بدون تنمية» على حد تعبير سمير أمين، وقد ساهم في طرحها وإبرازها عدد من أبناء القارات الثلاث، وعلى رأسهم الأرجنتيني «جوندري فرانك»، والمصري «سمير أمين».

ينطوي مفهوم النسق الرأسمالي العالمي على مدلول الامبريالية (Imperialism) هذه الكلمة المشتقة من الكلمة اللاتينية (Imperium) التي تعني السيادة أو السلطة في أعلى صورها، والتي حازت رواجاً وانتشاراً عظيمين، سواء باستعمالها بمعنى سياسة التسلط والتوسع الخارجي، فيكون توسعاً من أجل التوسع، نابعاً من إرادة القوة، أي نوع من الدافع الغرائزي للعدوانية اللاعقلانية، على النحو الذي نجده عند «جوزيف شميتز»^(١٨)، وهو المعنى الذي استقر في التيارات السياسية اليمينية، أم باستعمالها بالمعنى الحديث، كما بلوره الفقه اليساري الاشتراكي الديمقراطي عند «هويسون»، و«هيلفريدنج»، ثم الماركسي عند «لينين» وهو المعنى الذي نقصده لما فيه من تحديد مفيد.

ذلك لأن الامبريالية - حينئذ - لا تشير إلى السيطرة في عموميتها، وإنما ينصرف معناها إلى لون معين من السيطرة، هي السيطرة الاقتصادية، وبعبارة أدق السيطرة الاقتصادية التي تمارسها الرأسمالية عالمياً، بل، وعلى وجه أكثر تحديداً السيطرة الاقتصادية المرتبطة بمرحلة الرأسمالية المالية الاحتكارية وبحركة رؤوس الأموال^(١٩).

وهذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن الامبريالية مجرد اقتصاد، فهي علمياً «ظاهرة اجتماعية شاملة»، على حد تعبير المفكر المصري «أنور عبد الملك»^(٢٠)، تتضمن كافة جوانب الحياة الاجتماعية، من اقتصاد وسياسة وثقافة، على مستوى العلاقات ما بين المجتمعات.

□ اندماج افريقيا في النسق الرأسمالي العالمي :

مرت افريقيا من اطار النسق الرأسمالي العالمي بحقب ثلاث : الحقبة التجارية ، والحقبة الصناعية ، ثم الحقبة المالية .

الحقبة الأولى - الحقبة التجارية (١٥٠٠ - ١٨٠٠) (٢١) :

وهي الفترة التاريخية التي لازمت انتقال أوروبا الغربية إلى عهد سيادة غط الإنتاج الرأسمالي فيها على يد الرأسمالية التجارية التي شهدت ، في نفس الوقت ، على الصعيد العالمي ، إرساء الأسس الأولى للنسق العالمي . وقد تشكلت الأطراف الأولى للمركز الأوروبي في الأميركيتين ، التي تم الاستيلاء على ثرواتها وكنوزها بالسلب والنهب ، وكذلك في افريقيا ، جنوبي الصحراء التي قامت بدور الأطراف بالنسبة للأطراف ، على حد تعبير «سمير أمين» ، لما أوكل إليها من دور حيوي يتمثل في إمداد مزارع جنوب الولايات المتحدة والبرازيل ومنطقة الكاريبي باليد العاملة المجانية ، طيلة ثلاثة قرون من الزمن . ليس من شك أن افريقيا مثلها مثل مناطق أخرى تعرضت لتجارة الرق في تعاملها مع مجتمعات خارجة عنها حتى العه الحديث ، كما مارست نفس المجتمعات الأفريقية ، في علاقاتها فيما بينها ، هذه التجارة ، بيد أن هذا النشاط لا يقارن ، كمًا ونوعًا ، بتجارة الرقيق التي مارستها أوروبا الرأسمالية ، جاعلة منها أداة مبتكرة تخدم التراكم الرأسمالي والنمط الرأسمالي للإنتاج ، أحدث أنماط الإنتاج الذي عرفه العالم حينذاك .

فتجارة الرقيق هذه ، بالنسبة لافريقيا ، تمثل انعطافاً كبيراً في تاريخها ، وبقدر ما ساهمت مساهمة كبرى في إثماء الرأسمالية وتشديد صرحها ، بقدر ما كانت معولاً لهدم افريقيا ، جنوبي الصحراء من أوجه شتى ، فمن ناحية الخسارة البشرية لا زال الكثير من المجتمعات الافريقية يضارع - حتى اليوم - للتخلص من آثارها المدمرة ، وقد بلغ النزيف البشري الرهيب رقماً يتراوح ما بين ٢٠٠ - ١٠٠ مليون ، و ٤٠ - ٢٠ مليون نسمة حسب التقديرات المتفاوتة (٢٢) .

ليس هذا فقط ، إذ كان لهذا التبدد البشري جانبه النوعي أيضاً ، إذا علمنا أن الذين شملهم الاسترقاق كانوا من خيرة أبناء الشعوب الافريقية ، من حيث السن والقوة الجسدية والمكانة الاجتماعية والملكات الفكرية . . . ثم كان لتحول افريقيا إلى مستودع لليد العاملة من العبيد عواقب وخيمة أخرى ، من حيث تطورها التاريخي الطبيعي ، فلقد كان من جراء تعاون تجار الرقيق الأوروبيين مع الزعماء الأفريقيين ، في البحث المحموم عن الرقيق ، أن صار كل شيء يتنابه التغيير والتحوير والافساد ، ومن هذه العواقب تحطيم الكيانات السياسية الواسعة وتفتيتها وإشاعة العداوات بين القبائل والأجناس المختلفة وفصل الساحل عن الداخل وتوقع الدول التي سلمت من الهجوم العبودي وانغلاقها على نفسها بعيداً عن تأثيرات الخارج وافراغ المؤسسات والتقاليد والعادات الأفريقية من مضمونها الأصلي وتفشي التفتت والتنابد . . .

والسياسة التي اتبعت - أثناء هذه الفترة التاريخية - كانت هي الاستعمار في أجل صوره وأكثرها قسوة وعنفاً ووحشية، كما حدث بالنسبة للشعوب الاميراندية في الأمريكيتين التي كادت أن تباد عن بكرة أبيها، وان لم تخل من صور التعاون والتحالف مع الفئات المحلية الحاكمة، على حساب مصلحة شعوبها، كما كان الوضع عامة في علاقات المغامرين الأوروبيين بعدد من الزعماء الافريقيين^(٢٣).

الحقبة الثانية - الحقبة الصناعية (١٨٠٠ - ١٨٨٨)^(٢٤):

عاصرت هذه الحقبة انتقال الرأسمالية في المركز إلى طورها الصناعي مع «الثورة الصناعية»، واكتمل - عندئذ - بناء النسق العالمي، كما اتسعت أطرافه، وتجددت أشكال التبعية مع تغيير وظيفة الأطراف التي صارت تعمل لتمد المركز بما تحتاج إليه الصناعة الأوروبية، من مواد خام، وأسواق للتصدير.

ويستمر الاستعمار طيلة هذه الفترة الزمنية، هو الشكل الرئيسي لسياسة السيطرة، وإن كان يلاحظ أن هناك حالات تم فيها اندماج مجتمعات الأطراف في النسق العالمي، طواعية، بفضل التقاء مصلحة الطبقات المحلية الحاكمة بمصلحة الرأسمالية الصناعية الأوروبية، كما حدث بالنسبة لمصر، مثلاً، التي ادجت في النسق الرأسمالي العالمي، منذ ١٨٤٠، عندما تركز تخصصها في إنتاج القطن للتصدير، عقب فشل محاولتها للانتقال المستقل إلى الرأسمالية، على يد دولة محمد علي، ولم تتعرض للغزوة الاستعمارية والاحتلال إلا في ١٨٨٢، وقد تم هذا أيضاً بفعل التعاون بين الاستعماريين وكبار الملاك الزراعيين في ضرب الحركة الثورية للبرجوازية الناشئة.

الحقبة الثالثة - الحقبة الاحتكارية المالية (منذ ١٨٨٨ وحتى اليوم)^(٢٥):

وهي الحقبة المعاصرة، التي تلازم سيادة الرأسمالية المالية الناتجة عن اندماج الرأسمالية الصناعية مع الرأسمالية المصرفية، وتنطوي على عدة مراحل متعاقبة على النحو التالي:

□ المرحلة الأولى - مرحلة التبادل التجاري غير المتكافئ مع بلورة نمط إنتاجي معين: وذلك في البلدان الواقعة عند أطراف النسق العالمي، هو نمط الإنتاج الاستعماري (Mode de Production Colonial)، كما يسميه الكاتب الفرنسي بيير فيليب راي (Pierre Philippe Ray)، والذي سمي في افريقيا الفرنسية، «اقتصاد الاتجار» (Economie de Traite)، وهذه المرحلة تعتبر امتداداً للفترة السابقة من حيث مبادلة المواد الأولية، التي تخصص فيها البلاد الافريقية بالمنتجات المصنعة، التي تخصص فيها البلاد الأوروبية حسب شروط تبادل غير متساوية تقوم على المغالاة من قيمة الثانية والتهوين من سعر الأولى، ولكن تشهد المرحلة، إلى جانب حركة السلع هذه، حركة أخرى تتناول رؤوس الأموال، وهي خصية الحقبة الاحتكارية المالية، كما لاحظها لينين، فتدفق رؤوس الأموال من المركز إلى الأطراف لاستغلال المواد الخام ليس بسبب عدم وجود فرص لاستثمارها في بلاد المركز، ولكن لأن استثمارها في

الأطراف يتم بشروط مجزية أكثر، وتتولد ميزة بلدان الأطراف الاستثمارية من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، من حيث تخلفها الرأسمالي، وظروفها السياسية، أيضاً، حيث يمكن في هذه البلاد - على عكس الحال في بلدان المركز - استخدام القهر والقمع السافر وإجبار المنتجين المباشرين على قبول ظروف مجحفة للعمل، بل وعلى العمل دون مقابل نقدي البتة.

وقد اكتمل شكل نمط الإنتاج الاستعماري في غرب افريقيا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، ابتداء من غانا وتوجو ثم افريقيا الغربية الفرنسية، وقد استخدمت وسائل شتى لارساء أركانها.

فأولاً تم تحطيم مسارات التجارة الافريقية التقليدية عبر الصحراء، موصلة شماله بجنوبه، وتحويل طرق التجارة في اتجاه يتواءم ومقتضيات النسق العالمي، يربط الساحل الافريقي «بالوطن الأم» (Métropole)، كما كان يطلق عليه، عبر المحيط فاصلاً كل مستعمرة افريقية عن الأخرى بحاجز لا يخترق، وفاصلاً مناطق الداخل عن المناطق الساحلية، وبهذا الشكل تم تدمير النشاط التجاري لمملكة ساموري ومدينتي سانت لويس وجوريه بالسنگال وفريتاون وتجارة الهاوسا والأشنتي والايبو، لتشاد على انقاضها البيوت التجارية الأوروبية ومحلات الوسطاء الشوام في المستعمرات الفرنسية والهنود في المستعمرات البريطانية.

ثم ثانياً، عمدت السلطات الاستعمارية إلى تحويل ملكية الأراضي العشائرية إلى ملكية خاصة ذات طبيعة رأسمالية مع تحويل مواز لبعض زعماء القبائل من طبقة اتاوية مرتبطة بأساليب قبل رأسمالية إلى مزارعين من النوع الرأسمالي، يستخدمون أيد عاملة أجيرة، تتكون، في كثير من الأحوال، من أقوام وأجناس معينة، يأتون من مناطق نائية، ويهاجرون إلى مناطق العمل، كما هو الوضع في منطقة خليج غينيا.

وفي أحيان أخرى لم يستلزم الأمر كل ذلك، واعتمد اندماج هذه المجتمعات في النسق العالمي على التحالف بين الإدارة الاستعمارية والزعامات الأتاوية الأفريقية المتمثلة في الجماعات السياسية الدينية، كما هو حال المريدين في السنغال، وطائفة الأنصار في السودان، والسلطنات في شمال نيجيريا، فيتم الاندماج حينئذ دون تغيير يمس طرائق العمل، اجتماعياً كان أم فنياً، وتتولى القيادات الأتاوية مهام الإشراف وتنظيم النشاط الإنتاجي لجموع الفلاحين وفق نفس الأطر السياسية والعقائدية المتوارثة، مع فارق أن هذا النشاط صار موجهاً صوب الخارج، ناحية النسق العالمي من أجل تصدير المنتجات الأولية، مثل الفول السوداني، والقطن، إلى المركز، وفقاً لشروط النسق العالمي المجحفة.

وفي حالات أخرى تم اللجوء - بكل بساطة - إلى القوة السافرة - أي العمل الإجباري والسخرة - اتصالاً بتقاليد العهود ما قبل الرأسمالية، ولكن مع تحويلها من خدمة الجماعة البدائية إلى خدمة مقتضيات الاندماج العالمي، كما حدث عند شق قناة السويس

للتجارة الدولية، وعند مد سكة حديد الكونغو إلى المحيط الأطلنطي، بين ١٩٢٥ و ١٩٣٥، وهو الأسلوب الذي سبب خسائر بشرية جمة.

وكذلك اتبع في مستعمرات افريقيا الغربية الفرنسية أسلوب فرض زراعة محاصيل زراعية معينة من أجل التصدير على الزراع.

أما في منطقة افريقيا الجنوبية والشرقية، وهي على خلاف السابقة، تزخر بالثروات المعدنية، وتمتع بطقس يسمح للأوروبيين بالاستيطان فيها، فلقد اقيم نمط الإنتاج الاستعماري عن طريق طرد الأهالي من أراضيهم، عنوة إلى مناطق نائية جدياء، سرعان ماتحولت إلى مستودعات لليد العاملة الأجيعة، تمد المناجم والمزارع، التي صار يمتلكها البيض، بقوة العمل الرخيصة.

وكانت افريقيا الوسطى منطقة أصعب منالاً، لقلة كثافتها السكانية، وصعوبة طبيعتها الجغرافية، وضعف تقاليد الكيانات السياسية المركزية فيها، الأمر الذي أوجب اللجوء إلى خدمات المغامرين الأوروبيين من أمثال «ستالي» و«ليفنجستون»، لتحقيق اندماج هذه الأراضي الشاسعة في النسق العالمي، فلم تقم المنشآت الزراعية الصناعية في زائير، التي تنتج للسوق الدولية، إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

□ المرحلة الثانية - مرحلة التصنيع الاستبدالي: بدأت بلدان الأطراف تدخل هذه المرحلة عندما اشتد فيها ساعد النمط الرأسمالي للإنتاج، نوعاً ما، فظهر هذا النوع من التصنيع، الذي يقصد به إنتاج الواردات من السلع الاستهلاكية محلياً بدلاً من استيرادها، أول ما ظهر في بلاد أميركا اللاتينية، ولم تعرف افريقيا هذا التطور إلا في الستينات، باستثناء مصر، التي عرفته منذ العشرينات، كذلك جنوب افريقيا، وهي تشكيلة اجتماعية ذات خصوصية وليست افريقية إلا بالاسم. ويسير المسار التصنيعي، في هذه الحالة في الاتجاه العكسي لذلك الذي سارت عليه «الثورة الصناعية» في الدول الغربية، فيبدأ بالسلع الاستهلاكية غير المعمرة ثم السلع المعمرة، وقد يتوصل - في حالات معينة - في آخر المطاف إلى الصناعات الثقيلة.

وهذه المرحلة وان شهدت تنوعاً في النشاط الاقتصادي، إلا أنها لم تضع حداً للتبعية تجاه مركز النسق الرأسمالي العالمي، مكتفية بتجديد شكلها فقط، فالتصنيع هنا ليس قطاراً للتنمية، وإنما تابعاً للمركز، من حيث اعتماده عليه في الآلات والمعدات والمنتجات الوسيطة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، لا يتجه لإشباع احتياجات الجماهير العريضة، وهو غير قادر على القضاء على البطالة والبطالة المقنعة، وإنما يجد فيها شروطاً ضرورية لضمان انخفاض مستوى الأجور.

هذا، وقد لاحت في الأفق مرحلة ثالثة منذ السبعينات، لا تخص كثيراً افريقيا، التي لم تدخل، بعد، هذه المرحلة.

وهي مرحلة إعادة توزيع الإنتاج الصناعي على الصعيد العالمي، بنشر أجزاء ومكونات المسار الإنتاجي وجهازه عبر العالم، على يد الشركات عبر الوطنية (Transnational Corporations).

وفي هذه المرحلة يتجدد شكل التبعية، مرة أخرى، وتشهد البلاد، التي تركب موجتها، نمواً كبيراً في قواها الإنتاجية، الأمر الذي قد يوحي بأنها تمكنت فعلاً، من تحقيق «انطلاقها»، حسب التصور الرستوي، وهو انطباع خاطئ لا يلبث أن ينكشف باكتشاف دوام التبعية، التي لا تزال تعاني منها هذه البلاد. والمثال الواضح لها ما يسمى «بالبلاد التي شملها التصنيع حديثاً» (New Industrialized Countries) مثل البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية... والتي وجد فيها التنميون النماذج الحية لصدق تصورهم، في حين أن الأزمات التي تتعرض لها هذه البلدان قد عرت حقيقة وخطورة تبعيتها للمركز في نواحي أساسية من حيث رؤوس الأموال والتكنولوجيا والأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها. يبقى أن لهذه التبعية شكل غير مألوف، مستحدث، ينطوي على تصنيع واسع النطاق، يشمل الصناعات الثقيلة، محققاً تقدماً ملموساً للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية في هذه المجتمعات، الأمر الذي يحقق قفزة جديدة للانتشار الرأسمالي العالمي.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المرحلة المعاصرة تعيننا على الاحاطة فكرياً بمغزى التوسع الرأسمالي العالمي وابعاده، فبدلاً من أن يتخذ هذا التوسع مجرد شكل نقل للقيمة من الأطراف إلى المركز بواسطة التبادل غير المتكافئ، يظهر الآن في شكل إنتاج للقيمة في الأطراف نفسها، في اطار قوى وعلاقات رأسمالية متطورة، ومعنى ذلك أن التحليل النظري قد انتقل من مجال دوران رأس المال إلى مجال الإنتاج ذاته^(٢٦).

ولا نرى في ذلك تعارضاً بين التحليلين، بقدر ما هو تكاملاً بينهما، يعكس تطور مسار عملية التوسع العالمي للرأسمالية، ماراً من مرحلة إلى مرحلة، والمراحل كلها محددة بالتحليل الأخير، بدائرة الإنتاج.

تلازم كل من هذه المراحل سياسة معينة للسيطرة والتحكم، فيظل الاستعمار هو السياسة الغالبة في المرحلة الأولى، ثم يأخذ في الانزواء والاختفاء في المرحلتين الثانية والثالثة ليحل محله «الاستعمار الجديد» (Neo-Colonialism) أو كما يقول «كوامي نكروما»:

«لقد أضحي الاستعمار الجديد، بدلاً من الاستعمار، الأداة الرئيسية للامبريالية، في الوقت الحاضر، ويتمثل جوهر الاستعمار الجديد في أن الدولة — التي هي في حقيقة أمرها خاضعة — تغدو مستقلة نظرياً، فهي تملك جميع علامات السيادة دولياً، ولكن — في الواقع — يظل اقتصادها، وبالتالي سياستها، مسيران من الخارج»^(٢٧).

□ السياسة في أطراف النسق الرأسمالي العالمي:

ويشير كلام نكروما إلى نقطة محورية للاستعمار الجديد، ألا وهي تصدر السيطرة الاقتصادية المكانة الأولى، ضمن ضروب السيطرة، بدلاً من السيطرة السياسية، الأمر الذي يجعل الاستعمار الجديد، بحق، سياسة السيطرة النمطية للامبريالية ولعهد الرأسمالية المالية الاحتكارية. ويكفي أن نلقي نظرة إلى العلاقات بين بلاد المركز وبلاد الأطراف اليوم، لنلمس أهمية الدور الذي تقوم به المحددات (Déterminants) الاقتصادية، ضمن نسق العلاقات التي تربط هذه البلاد، بحيث أن استخلاص فائض الإنتاج يتم أساساً، بالإستناد إلى آليات اقتصادية وليس بالاعتماد على القسر والاجبار السياسي، الأمر الذي يعكس بدوره التقدم الذي سجلته عملية الانتشار العالمي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية^(٢٨)، فقواعد تسيير النمط الرأسمالي أصبحت هي القواعد الرئيسية التي تفسر العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإذا كان هذا الجانب لا غبار عليه، وقد أصبح من المكتسبات النظرية الهامة للعلم الاجتماعي، إلا أن ظاهرة الاستعمار الجديد لا تقتصر عليه، فهو إذ يعيننا على فهم جوهر الاستعمار الجديد، باعتباره نسقاً للعلاقات بين دول المركز ودول الأطراف المنضوية كلها في النظام العالمي الواحد، فإنه لا يسعفنا كثيراً عند تناول حقيقة الاستعمار الجديد داخل مجتمع الأطراف، من حيث تركيبه الداخلي. ونظرة واحدة إلى الوضع الداخلي لهذا المجتمع كفيلة بإقناعنا بأن للسيطرة السياسية أهمية خاصة لا تزال تحظى بالأولوية والصدارة تسبق السيطرة بمعناها الاقتصادي البحث، في تحقيق مهمة المحافظة على النسق الاقتصادي القائم بداخله.

فالذي حدث، مع مجيء الاستعمار الجديد، هو انتقال محسوس للسيطرة السياسية من الدولة المتبوعة إلى الدولة التابعة، وهو يعني، بتعبير آخر، انتقال ممارسة السيطرة السياسية من نطاق العلاقات الخارجية بين الدولتين، المتبوعة والتابعة، إلى النطاق الداخلي للدولة التابعة، ومعنى ذلك أن الاستعمار الجديد ينطوي على إعادة توزيع الأدوار سياسياً بين دولتي المركز والأطراف بحيث باتت الدولة التابعة تضطلع بمهام سياسية، لم يعهد بها إليها من قبل، عندما كان يسود الاستعمار، وهي المهام السياسية المتصلة بتأمين وحماية غط الإنتاج الرأسمالي فيها من المخاطر التي قد تهدده، وهذه وظيفة هامة، لا ينبغي التهوين من شأنها فهي الضامنة لبقاء وترعرع علاقات الإنتاج الرأسمالية، سواء بطريق مباشر بواسطة الحفاظ على الأمن العام أم بطريق غير مباشر، بواسطة إدارة الصراع الطبقي، محلياً، على نحو يجعل الطبقات الشعبية تدعن لظروف العمل المواتية للتراكم الرأسمالي البدائي المستمرة وبهذا الشكل فلقد انتقل إلى الدولة التابعة جزء هام من السيطرة السياسية التي كانت تمارسها من قبل دولة المركز المتبوعة، ولم تعد هذه الدولة تتدخل بنفسها في إطار هذه المهام إلا عند الاقتضاء استثناء، عندما يتعرض جهاز الدولة التابعة لأزمة بنيانية طاحنة، قد تؤدي به، انقذاً له من الدمار وتمكيناً له من مواصلة دوره.

ومع ذلك فإن هذا الانتقال ليس كاملاً، فلا تعلو وظيفة الدولة التابعة فوق المستوى التنفيذي دون المستوى القراري الاستراتيجي، الذي تحتكره دول المركز، لما يتطلبه تولى هذا المستوى من السلطة، من قدرة فعلية على النظرة الشاملة، من حيث مكان تطبيقها، لتصل إلى حدود عبر قاربه بل وعالمية، ومن حيث مداها الزمني الطويل الأجل، وكذلك القدرة على التدخل المادي والتحكم الفعلي في هذه الاعتبارات، وكلها تتمشى والطور الذي بلغه نمط الإنتاج الرأسمالي، بحكم انتشاره العالمي.

ويمكننا - في هذا الصدد - أن نلاحظ كيف لازم التوزيع الدولي لمسار العملية الإنتاجية توزيع مواز للسلطة والسيطرة السياسية، محققاً بذلك، على المستويين الاقتصادي والسياسي، نوعاً من اللاتمركز التنفيذي، الذي لا يتعارض بل يكمل مركزية القرار، سياسياً كان أم اقتصادياً، في يد المركز.

إن ما تقدم يضيء لنا معالم المعترك السياسي الدولي في الآونة الحاضرة، على نحو يتخطى القوالب الشكلية المعروفة بأسماء «الغرب» و«الشرق» و«الشمال» و«الجنوب»، فيتضح لنا أن موضوع الصراع الحقيقي يدور حول الإبقاء على النسق الرأسمالي العالمي أو قلبه، كما تنكشف هوية أطراف هذا الصراع بالشكل الآتي: فعلى جانب توجد كافة القوى الاجتماعية والسياسية، على صعيد العالم، ذات المصلحة في إدامة النسق الرأسمالي العالمي، ومن الناحية المناقضة تقف جميع القوى الاجتماعية والسياسية على صعيد العالم، ذات المصلحة في تغيير طبيعة النسق العالمي.

وينطوي هذا التشخيص على وجود تكتل طبقي عالمي، قائماً موضوعياً، يربط بين البرجوازية الامبريالية لدول المركز والبرجوازية التابعة لجزء كبير من دول الأطراف سواء كان هذا التكتل العضوي يقننه وينظمه حلف أو ميثاق أم لا، وهذا لا يعني بالطبع خلو التكتل الرأسمالي العالمي من التناقضات بين أعضائه ترجع أساساً إلى اختلاف المواقع بين المركز والأطراف وتفاوت قدراتها، فضلاً عن الاختلافات الثقافية من دينية وعقائدية إلى جانب الخصوصيات الجغرافية وآثارها السياسية، ولكنها تظل على الدوام وبالضرورة، تناقضات ثانوية، لكونها واقعة داخل إطار النسق الرأسمالي العالمي.

إن تدعيم دور المحددات الاقتصادية في تسيير النسق العالمي، إذن، لا يعني إطلاقاً، اختفاء العامل السياسي، أو التقليل من شأنه، داخل التشكيلات الاجتماعية الواقعة في أطرافه، حيث يغدو العامل السياسي هو العامل الرئيسي، فالتراكم الرأسمالي، أو الاندماج الرأسمالي العالمي، لا تحكمه وتنظمه قوانين اقتصادية فقط، كما تزعمه النظرة الاقتصادية المغالية، وإنما كذلك قوانين سياسية وعقائدية، لما يكتنفه من صراع بين قوى اجتماعية متباينة الهوية متعارضة المصالح.

فلقد ركز لينين على «الطبيعة الاقتصادية للامبريالية» ولم يتعرض لجانبها السياسي، إلا «بالتلميح»، ومع انه توصل لفكرة الهيمنة على الصعيد الدولي، وهي فكرة محورية، إلا أن مساهمته في هذا الشأن ظلت ناقصة غير كافية لخلوها من مفهوم الاستعمار الجديد، الذي لم يكن قد تبلور بعد في شكله الواضح والمعروف.

ولا يخفى أن الانتشار العالمي لنمط الإنتاج الرأسمالي نوعان من الآثار المتعارضة، فمن شأن الانتشار تدعيم النمط الرأسمالي بفتح أراض جديدة له، ولكن، من ناحية أخرى، أن هذا الانتشار الرأسمالي، بما ينطوي عليه من تقدم للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، كفيل، أيضاً، بإطلاق حركات التحرير الوطنية للشعوب المغلوبة على أمرها وإذكاء وعيها القومي و«أنور عبد الملك»، على حق عندما يقول بأنه:

«لا وجود للامبريالية إلا بوجود أمم وتشكيلات قومية وحركات وطنية تقوم على أساس إرادة الاستقلال والكيان الذاتي، هذه الإرادة التي جعل الاستعمار ثم الامبريالية من صميم رسالتها العمل على القضاء عليها وتفتيتها وتخطيمها»، ومستنتجاً «بأنه لا مجال لوضع نظرية للامبريالية لا تكون، جوهرياً وبنائياً، نظرية للجدلية الدائرة بين الهيمنة الامبريالية والحركات الوطنية»^(٣٠).

وإزاء هذه المعطيات، يتضح لنا كيف يطرح أمام الدول الأفريقية اليوم ودول القارات الثلاث - بصفة أعم - خياران:

فأما أن تختار هذه الدول تأكيد اندماجها في النسق العالمي، وأما أن تختار فك اندماجها والابتعاد عنه.

إن اختيار طريق «التنمية الرأسمالية» يعني تعميق الاندماج في النسق العالمي، والأمثلة البينة على ذلك في القارة الأفريقية نجدها في كينيا وساحل العاج، وتكون الطبقة السائدة عندئذ، في هذه البلاد هي البرجوازية الخاصة بفصائلها المختلفة الزراعية والتجارية والصناعية، والتطور المحتمل لهذا المنحى، هو بلوغ المرحلة الثالثة للاندماج المعاصر، الذي بلغت بعض بلاد أميركا اللاتينية وآسيا، وهي مرحلة، وإن كانت تشهد نمواً في القوى الإنتاجية وانتشاراً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية، إلا أنها لا تنهى وضع التبعية، ولا تخرج هذه البلاد من موقعها الكائن في أطراف النسق العالمي، وليس في مركزه، وقد تؤدي دولة الأطراف، هذه، عندما تسمح لها ظروفها بذلك، دور المرتكز السياسي الإقليمي للنسق الرأسمالي العالمي، الذي تؤول إليه بعض مسؤوليات التنسيق والإشراف على نطاق إقليمي، كحلقة وسط بين الدولة المتبوعة والدولة التابعة العادية المجردة من هذه المسؤوليات.

أما رفض السير في هذا الطريق، فلقد اتخذ، تاريخياً، حتى الآن، صورة ماسماه المنظرون السوفييت «طريق التنمية اللا رأسمالية»، مستدلين في ذلك بالتجربة الخاصة التي خاضتها بعض بلدان القارات الثلاث، مثل مصر الناصرية، وغانا النكرومية، والجزائر في

عهدي بن بللا وبومدين، وكانت هذه الفئة من الدول تنوي استعادة استقلالها الاقتصادي، بالابتعاد التدريجي عن النسق العالمي، والتحرر من تأثيراته، عن طريق التخطيط المتمركز ذاتياً، وعن طريق اتباع سياسة استقلالية في الساحة الدولية، سميت «بعدم الانحياز»، تدار وفقاً لاستراتيجية مستقلة، أي عن طريق استعادة السلطة القرارية الاستراتيجية التي تفتقدها الدول التابعة.

والقوة الاجتماعية الفاعلة - عندئذ - تكون هي البرجوازية الصغيرة، ولكن لم يتوصل هذا النموذج، حتى اليوم إلى نتائج مؤكدة، وقد اعتراه الفساد الداخلي السريع، نتيجة لتحول الطبقة السائدة إلى برجوازية دولة، سرعان ما تتناقض مصالحها مع مقتضيات الدفع الثوري، وكذلك نظراً لشراسة الهجوم المتعدد الجوانب والمكثف الذي تتعرض له هذه الدولة المستقلة، وبناء عليه فلا يمكن اعتباره نموذجاً ناجحاً ولكنه ليس سوى علامة بارزة تدل على وجود تيار موضوعي عنيد من الرفض للنسق العالمي والتمرد عليه، تمثله القوى الاجتماعية التي ليست لها مصلحة في البقاء داخل اسواره، وهي قوى لم تتجاوز، بعد، حدود الطور البرجوازي للتطور.

وجدير بالذكر أن نتائج هذا النوع من التجربة لا يفضي، عملياً، إلى الخروج من النمط الرأسمالي، وإنما إلى تدعيمه، وإلى الإسراع بانتشار علاقاته الإنتاجية.

وقد حدا فشل «التنمية اللا رأسمالية» في تحقيق مهامها المعلنة ببعض المفكرين من أبناء القارات الثلاث إلى رفع شعار التنمية المتمركزة والمعتمدة ذاتياً (Self-Reliance)، وهو توجه لم يتجاوز، حتى الآن، مرحلة التصور العام، على ما يبدو، وإن كان البعض يلمس في بعض تجارب واقعية الارهاصات الأولى لامكانيته التاريخية، ولا سيما في تجربة الصين الماوية. والفكرة الأساسية هي أن الاعتماد الذاتي لن يتأتى إلا على أساس تحالف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين، تحالفاً حقيقياً، على نحو يمنع نشوء طبقة مهيمنة من نوع جديد، كتلك التي أنجبها النموذج السوفييتي، الذي ظل يهدي الذين حاولوا السير على طريق «التنمية اللا رأسمالية»، ويتضمن المشروع - عندئذ - عدم التركيز على هدف الصناعات الثقيلة، في حد ذاته، بل التخلي عن الاهتمام المولع بزيادة القوى الإنتاجية، تنازلاً عن فكرة السياق المحموم، لرفع الإنتاجية والإنتاج، وإعطاء الأولوية لتنوعية العلاقات الاجتماعية.

على ضوء ما سبق، يتبين لنا كيف أن إدخال موضوع علاقة المجتمع «المتخلف» بالخارج و«بالمجتمع المتقدم»، يكشف لنا عن جانب هام لظاهرة «التخلف السياسي»، جانب لا تراه التنمية، ولا يمكن أن تراه طالما أن النسق العالمي لا يدخل ضمن مجال رؤيتها، ولا بجانب الصواب إذا قلنا أن هذا الجانب هو الأساسي، هو الجانب الذي على أساسه يتم فهم حقيقة خصوصية النسق السياسي في البلدان الأفريقية وبلدان الأطراف بصفة عامة، ويتجلى لنا عندئذ أن «التخلف السياسي» هو نقص وقصور... هو افتقاد النسق السياسي لكامل

صلاحياته ومقوماته، وافتقاره لتمام قدرته على ممارسة السلطة السياسية... «التخلف السياسي» هو الإستقلال المنقوص... هو انعدام السلطة السيادية الحقة.

وعندما ينقلب منظورنا بهذا الشكل... لم يعد من المقبول القول بأن التنمية السياسية هي انتقال المجتمع سياسياً من سياسة عهد ما قبل نيوتن إلى النسق السياسي لمجتمع الاستهلاك، باعتباره المثال والنموذج الذي يتعين الاقتراب منه، بقدر الإمكان... وإنما تصير التنمية السياسية بالنسبة لكل شعب من الأطراف كما يراها عالم السياسة ومختص الشؤون الافريقية الفرنسي «بيير فرانسوا جونيديك» (P-F. Gonidec) هي مسيرة حركة التحرير الوطنية للتخلص المنظم والواعي من القيود التي تكبل سلطة القرار الوطني وتوسيع هامش التحرك الطليق، خارج طوق النسق الرأسمالي العالمي.

* * *

حاولنا، فيما تقدم، أن نرسم الملامح البارزة للخصوصية السياسية للبلدان الافريقية، وبصفة أعم للبلدان الواقعة في أطراف النسق الرأسمالي العالمي...

ويتبين لنا، الآن، كيف أن القسّمات التي بلورتها الكتابات التنموية ليست سوى المظاهر الخارجية المرفئة لهذه الخصوصية... ظاهر لشيء أعمق وغير مرئي، لا يقع في دائرة الإدراك المباشر الاختباري الطابع. هذا الشيء المتمثل في البنية الاجتماعية لهذه البلاد، التي تنصف بالتفرد والتميز، والمتمثل، كذلك، في موقعها المحدد داخل بنية عالمية مترامية، بنية النظام الرأسمالي العالمي.

ونلمس الوجود الفعلي لهذه البنية غير المرفئة من خلال آثارها المحسوسة العيانية اليومية. ويكفي - في هذا الصدد - أن نسجل كيف توافقت الآراء النابعة من أوساط سياسية مختلفة، ومن منطلقات فكرية متنوعة في بلدان الأطراف والمركز، حول التشديد بالنسق العالمي الراهن لعواقبه الوخيمة على الدول المسماة «بالنامية»، وقد تبلور مطلب «تغيير النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، وهو لا يزال يتحسس، دون جدوى، وبعد سنوات من طرحه، الطريق إلى التطبيق من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف...

فليس «المزج البناني»، و«الخلط الوظيفي» وطريقة توزيع الأفراد على أدوارهم الاجتماعية «بالتخصيص المسبق»، سوى نتائج ظاهرة لطبيعة الطبقة السائدة المسيطرة في بلاد الأطراف، وليس المهام الملقة على عاتق هذه الدول، ومحدودية قدراتها، في المقابل، سوى انعكاسات لموقعها في النسق العالمي.

هذا دون أن ننسى أن الوصف التنموي جاء - على الرغم من زعمه بالواقعية - مفعماً بالمادة العقائدية المتحيزة... حسبنا أن نذكر أن التعيين بالاستحقاق، استناداً إلى المعايير الفنية (التكنيكية)، وحدها، في البلاد الرأسمالية المتقدمة، خرافة إيديولوجية، تفترض حراكاً اجتماعياً طليقاً وسريعاً، يتناقض وحقيقة وجود الطبقات الاجتماعية فيها، وأن أي ثقافة

سياسية، مهما تطورت، ترمي — طالما ظل المجتمع ينقسم إلى سادة ومسودين ومستغلين ومستغلين — إلى الاخضاع والتبرير، وهذا هودور الإيديولوجيا العادي والأزلي، وأن «المشاركة»، التي تدور بخلد الكتاب التنمويين، محدودة بحدود النسق السياسي الرأسمالي نفسه، أي بوضعية القوى الاجتماعية والسياسية بداخله، وبحالة الصراع الدائر بينها.

وكذلك فإن حل المنازعات السياسية بالتفاوض لا يرتبط بتنامي الرشد مع ارتفاع المستوى المعيشي، وإنما بحالة موازين القوى المتصارعة في الحلبة السياسية، وأنه لا يتاح لهذه الصيغة السلمية فرص التحقيق الواقعية إلا في ظل توافق اجتماعي عام، يكرس سيادة تكتل القوى البرجوازية المسيطرة، التي يمكنها — عندئذ — التخلي عن المارك الفكرية الفلسفية، والاتفاق فيما بينها على رؤية براجماتية واحدة.

ومن المشروع الآن أن نشكك في مدى صلاحية هذه الكلمات «التنمية السياسية»، و«التخلف السياسي»، و«التقدم السياسي»، بقدر تشككنا في صواب الإشكالية (Problématique) التي تنبثق منها.

فطرح التخلف والتقدم في السياسة وفي الاقتصاد يعد طرْحاً إيديولوجياً عقائدياً المراد به التمويه وحجب أسباب التقدم والتخلف وإحلال الوصف الاستاتيكي محل التحليل الديناميكي، ثم التستر على طبيعة هذا التقدم وهذا التخلف حيث لا وجود لتقدم على إطلاقه أو لتخلف في العمومية المجردة، وإنما يكون دائماً التقدم والتخلف داخل إطار محدد لنمط إنتاجي معين. فالتقدم والتخلف الذي تتكلم عنهما التنمية إنما هما التقدم والتخلف داخل نمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإن «البلاد المتقدمة»، و«البلاد المتخلفة»، أو «المجتمعات الحديثة»، و«المجتمعات التقليدية» هي على وجه الدقة الواجبة والتحديد اللازم «البلاد الرأسمالية المتقدمة»، و«البلاد الرأسمالية المتخلفة»، و«المجتمعات الرأسمالية»، و«المجتمعات ما قبل الرأسمالية».

وحيث أن كل من التقدم والتخلف الرأسماليين معاصرين وليساً متلاحقين، فإن تلازمهما زمنياً يفضي بنا إلى تحديد موقعهما المختلف مكانياً ضمن بنية شاملة عالمية واحدة، متمثلة في النسق الرأسمالي العالمي.

فاستعمال كلمتي «التقدم» و«التخلف»، دون تحديد أو تفصيل، سواء في المجال الاقتصادي أم السياسي، ينم عن فكرية معينة تؤمن بأن البشرية تتطور في شكل خط مستقيم أحادي الجانب، ولا مجال لتطورها إلا في هذا الاتجاه الواحد، وهو الاتجاه الذي سلكه الغرب الرأسمالي... فلسفة كامنة للتاريخ الإنساني، تركز بجلاء على فرضيات التمركية الغربية، جاعلاً من الغرب المرجع الأول والأخير لفهم سيرة البشر والمجتمعات، فلسفة آلية تسطيحية، لا تعباً بالتنوع والتعدد والتعقيد والجدلية، وكلها مظاهر ملموسة للواقع الاجتماعي وللتاريخ الواقعي.

وعليه فيكون من الأوفق والأجدى - علمياً - أن نميز بين النسق السياسي لرأسمالية المركز والنسق السياسي لرأسمالية الأطراف، وتتضمن هذه الأخيرة كانساق فرعية الدولة التابعة البسيطة والدولة التابعة القائمة بدور المركز الإقليمي للنسق العالمي والدولة الاستقلالية المنحى، على أن تحتوي كل من هذه الأنساق الفرعية على عدد من الأنظمة السياسية تتحدد خصائص كل منها على ضوء معالم خريطة القوى الاجتماعية والسياسية وموازين القوى بينها وحالة الصراع الاجتماعي الدائر ودرجة حدته ونوعية التناقضات الموجودة بين كتلة الهيمنة الداخلية والقوى الامبريالية الخارجية طرقي التكتل الرأسمالي العالمي أي تكتل الهيمنة العالمية.

الهوامش

(*) تنصب استشهادات هذا البحث - بصفة رئيسية - على القارة الافريقية، إذ اتيح لكتابه التعرف - عن كثب - على قضايا هذا الجزء من العالم الثالث، وغنى عن البيان مدى انطباق النتائج التي توصل إليها على كافة بلدان القارات الثلاث.

(١) — Rostow (W.W): Stages of Economic Growth. Cambridge University Press, 1960.

(٢) مثال واضح لاستعمال مدلول التواكب في الاجتماع الجامعي الفرنسي نجده على أيدي جورج جورفيتش.

— Gurvitch (G): Traité de Sociologie, Tome II, P.U.F, Paris, 1962.

(٣) بالنسبة للتغيير الذي لحق بمنظور علم السياسة الغربي، انظر:

— Swartzenberg (R-G): Sociologie Politique, Montchrestien, Paris, 1977.

— Cot (J-P), Mounier (J-P): Pour une Sociologie politique. Tome I, Seuil, Paris, 1974. (٤)

ص ٧ - ١٠.

(٥) «تكمّن الفكرة الإرشادية لأي علم اجتماع في مدلول وحدة المجتمع، وبعبارة أدق فإن المجتمع عبارة عن كلية، أي مجموع من العناصر المترابطة، كل وجه من أوجه الحياة الاجتماعية يعتمد على الأوجه الأخرى وليس الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي أو الدين أو علاقات العمل سوى أوجه متنوعة لنفس المجتمع الواحد وليست هذه الجوانب بعوالم مغلقة ومنعزلة عن بعضها».

جان - بير كوت وجان بيير مونييه: المرجع السابق، ص ٢١. وقد استقر تصور المجال السياسي على شكل نسق (System) ضمن نسق اجتماعي شامل في علم السياسة الأميركي تحت تأثير «تالكوت بارسونز» (Talcott Parsons) والتحليل النسقي مع «ديفيد إيستون» (David Easton). المرجع السابق، ص ٦٣ - ١٩٧/٧٢ - ٢٢٥، شفرانزبرج: علم الاجتماع السياسي، المرجع المذكور،

ص ١٠١ - ١٣٠. — Duverger (M): Sociologie de la Politique, P.U.F, Paris, 1973.

ص ٢٩٥ - ٣٣٨.

- (٦) استقتنا هذه الأرقام من : Ziegler (J): Main basse sur l'Afrique, Seuil, Paris, 1978 . ص ٢٠ - ٢١ .
وأعداد جريدة «Le Monde» ٢٤ - ٢٥/٥/١٩٨١ و ٢٩/٥/١٩٨١ و ٢/٩/١٩٨١ .
- (٧) شفرانبرج: المرجع المذكور، ص ٨٦ - ١٠٠ ، ديفرجيه: تناول علم الاجتماع للسياسة، المرجع المذكور، ص ٣٤٨ - ٣٥٤ .
- (٨) نجد التوجه المعرفي الأصل لماركس وانجلز في «الايديولوجيا الألمانية» حيث يعرضان لأول مرة إشكالية المادية الجدلية.
- Marx (X), Engels (F): L'Idéologie allemande, première partie: Feuerbach, Ed. Sociales, Paris, 1966.
ويكتبان فيها أنه ينبغي «تصور الشيء في كليته (وكذلك النظر إلى التفاعل بين الأوجه المختلفة)» ، ص ٥٧ - ٥٨ - ٧٠ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٨ . . . نفس الاتجاه نلمسه في المؤلفات «السياسية» لماركس وفي كتاب انجلز الهام:
— Engels (F): L'Origine de la Famille, de la Propriété et de l'Etat, Ed. Sociales, Paris, 1971.
ص ١٣٧ - ١٤٤ .
وكذلك خطابات انجلز الموجهة «لجول بلوخ» و«كونارد شميدت» و«فرانز مهربينج» .
- Marx (K), Engels (F): Oeuvres choisies en deux volumes, Tome II, Ed. Progrés, Moscou.
ومن زاوية معاصرة لعلم النفس الاجتماعي، انظر لدلول الحاجات الحيوية ذات الأسبقية على غيرها:
- Fromm (E): La crise de la Psychanalyse, Denoel [Gonthier, Paris, 1973.
ص ١٩٦ .
وعن مفاهيم «الدور الأساسي» و«الدور الرئيسي» و«الاستقلال الذاتي»، انظر عناصر تمهيدية عند:
- Marx (K): Le Capital, Livre I, Tome I, Ed. Sciales, Paris, 1967.
ص ٩٣ .
- Mao Tse-Toung: De la Contradiction in Oeuvres Choiesies, Tome I, Ed. Langues étrangères, Pékin, 1966.
ص ٣٧٥ .
- كوت ومونييه: المرجع المذكور، ص ١٢٧ - ١٣٩ .
- Cot (J-P), Mounier (J-P): Pour une Sociologie politique, Tome II, Seuil, Paris, 1974.
ص ١٧٢ - ١٤٨ .
- Poulantzas (N): Pouvoir politique et Classes sociales, Maspéro, Paris, 1968.
ص ٢٧٥ - ٢٩٨ .
- (٩) شفرانبرج: المرجع المذكور، ص ٢٩٣ .

- Shils (E): Political Development in the New States. The Hague, 1960. (١٠)
- Almond (G), Powell (G.B): Comparative Politics, a developmental approach, Boston, 1966.
- Almond (G): Political Development, Boston, 1970.
- Almond (G), Coleman (J.S): The Politics of Developing areas, Princeton, 1960.
- Rostow (W.W): Politics and the stages of Growth, Cambridge University Press, 1971.
- ديفرجيه: المرجع المذكور، ص ٣٧٥ و ٤٣٥.
- (١١) — ديفرجيه: المرجع السابق، ص ٣٥٥ — ٤٠٧ — ٤٠٨.
- كوت ومونييه: الجزء الثاني، المرجع المذكور، ص ١٤ — ٢٩.
- شفرانزبرج: المرجع المذكور، ص ١١٧ — ٣٣٥.
- Rocher (G): Introduction à la Sociologie générale, Tome III: le changement social, H.M.H, Paris, 1972.
- ص ١٨٠ — ٢٠٨.
- Puy (L.W): «The concept of Political Development» In Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 358, March 1965.
- Puy (L.W): Aspects of Political Development, Boston, 1966.
- الموندو باويل: السياسة المقارنة، المرجع المذكور.
- Huntington (J.P): «Political Development and Political Decay» In World Politics, Vol. XVII, No., 3 March 1965.
- (١٢) من الكتب الأخيرة في هذا المجال:
- Potholm (C.P): The Theory and Practice of African Politics.
- (١٣) صاحب اطروحة الثنائية، عالم الاجتماع الهولندي «بوكه» (J.H. Bokke) انظر:
- Rocher (G): Introduction à la Sociologie générale, Tome, II: l'organisation Sociale, M.M.H, Paris, 1972.
- ص ٨٧ — ١٣٠.
- شفرانزبرج: المرجع المذكور، ص ٢٨٧ — ٢٩٣.
- (١٤) أوضع «جوزيف جاسفيلد» التكامل الواقعي بين الحداثة والتقاليد.
- Gusfield (J): «Tradition and Medernity, Misplaced Polarities in the study of Social change» In the American Journal of Sociology, IXXII, Jan 1967.
- Balandier (G): Anthropologie Politique, Pu. F, Paris, 1967. وكذلك:
- (١٥) راجع مدلول «المجتمعات الباردة» كما نجده عند عالم الإنسان الفرنسي «كلود ليفي ستروس».
- Levi-Strauss (C): La pensée sauvage, 1962.
- وهو ملازم لمدلولات «المجتمعات غير المتطورة» و «البداية» و «العتيقة».
- (١٦) تنم هذه النظرة عن فهم إحدى الجانبين للتاريخ انتقده «ويلبرت مور».
- Moore (W.E): Social Change, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1963.
- وهو فهم يرتبط عضوياً بمبدأ التمرکزية الغربية (Occidentocentrisme) ويقصد به هذا الحكم

المسبق الذي يظل بظلاله العلوم الاجتماعية في العالم الغربي (بل وعلم الاجتماع السوفيتي إلى حد كبير كذلك) ومؤداه انه لا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية أينما وقعت على البسيطة إلا من خلال القوالب والأطر الفكرية التي أفرزتها التجربة التاريخية لأوروبا وامتداداتها (أميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا) وهي قوالب وأطر بدورها غير بريئة وإنما مغلفة بمادة أيديولوجية سميكة غرضها التمجيد الذاتي والمباهاة بدور أوروبا والغرب عامة في صنع الحضارة الإنسانية.

(١٧) راجع في إشكالية النسق الرأسمالي العالمي الذي يتضمن لفظ «نظرية» التخلف الاقتصادي والسياسي:

— Amin (S): L'Accumulation à l'échelle mondiale, Ifan [Anthropos, Paris [Dakar, 1970.

ص ٩ - ٤٤.

— Frank (A.G): Le développement du sous-développement, Maspéro, Paris, 1970.

ص ٢٠٩ - ٢٠١.

— Babakar (S): Impérialisme et théories sociologiques du Développement, Anthropos Idep, Paris, 1975.

ص ٩٢ - ٧٧.

— Gonidec (P-F): Les Systèmes Politiques Africains, L.G.D.J, Paris, 1978.

ص ١٠ - ٦.

— Frank (A.G): L'Accumulation Mondiale (1500-1800), Calmann-Lévy, Paris, 1977.

ص ٦١ - ١٥.

— Frank (A.G), Amin (S): L'Accumulation dépendante. Sociétés Précapitalistes et Capitalisme, Anthropos, Paris, 1978.

ص ٣٥١ - ٢٨٣ - ٣١ - ٥.

— Amin (S): Classe et Nation, Minuit, Paris, 1979.

ص ٣٠ - ٢٥.

— Schumpeter (J.A): Impérialisme et Classes sociales; Minuit, Paris, 1972. (١٨)

ص ١٥٣ - ١٠٩ - ٤٥ - ٤١.

— Leniee (V): L'Impérialisme, stade supreme du Capitalisme, Ed. Sociales Ed. Progrés, Paris Moscou, 1979. (١٩)

ص ١٤٦ - ١٤٥ - ١٣٤.

— Abdel-Malek (A): La Dialectique sociale, Seuil, Paris, 1972. (٢٠)

ص ٣٨٧ - ٣٨٩ - ٣٦٧ - ٣٨٦.

(٢١) — سمير أمين: الامبريالية والتخلف في افريقيا. المرجع المذكور، ص ٤١ - ٥٧.

— فرانك وأمين: التراكم التابع. المرجع المذكور، ص ٣٤ - ٤٦.

— اندريه جوندرو فرانك: التراكم العالمي. المرجع المذكور، ص ٢١٧ - ٢٢٣.

— Amin (S): Le Développement inégal, Minuit, Paris, 1973.

ص ٤١ - ٢٩.

(٢٢) يقدر ليوبولد سنجر والمفكر السياسي السنغالي أن عدد الأفريقيين الإجمالي الذين تم استبعادهم والذين لقوا مصرعهم أثناء المطاردة أو أثناء رحلتهم إلى العالم الجديد أو بعد وصولهم خلال الشهور الثلاثة الأولى هو ٢٠٠ مليون نسمة:

— Senghor (L.S): Pour une relecture africaine de Marx et d'Engels, N.E.A, Dakar, 1976.

بينما تقدير المؤرخ الفولتاوي «كي زربو» هو ١٠٠ مليوناً.

— Ki-Zerbo (J): Histoire de l'Afrique noire, Hatier, Paris, 1972.

في حين يرى عالم الاجتماع الفرنسي «روجيه باستيد» أن عدد من وصل حياً في الأمريكيتين هو ٢٠ مليوناً.

— Bastide (R): Les Amériques noires, Payot, Paris, 1967.

ومن المسلم به أن حوالي ثلث عدد المحمولين بالسفن كانوا يموتون على متنها قبل الإبحار، وإن ربع عددهم كانوا يلقون حتفهم تو وصولهم.

— Verger (P): Flux et reflux de la traite des nègres, Mouton, Paris, 1968.

انظر: زيجلر: الاستيلاء على إفريقيا. المرجع المذكور، ص ٧٨ - ٨٠.

— Ziegler (J): Le Pouvoir africain, Seuil, Paris, 1973.

ص ١١٩ - ١٢٤.

(٢٣) من الجدير بالتسجيل الدور الذي قام به المتعاونون من الأفريقيين في تجارة الرقيق الأوروبية كمثال للتلاقي المصلحة بين الفئات الاجتماعية المتباينة في مركز النسق العالمي وأطرافه، وهو تلاقي موضوعي دائم متطور متجدد الأشكال، انظر:

— Davidson (B): The African Slave Trade, Atlantic Little Brown, Boston, 1961.

(٢٤) — سمير أمين: الامبريالية والتخلف في إفريقيا. المرجع المذكور، ص ٥٧ - ٦٠.

— سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي. المرجع المذكور، ص ١٧٧ - ١٨٦.

(٢٥) — سمير أمين: المرجع السابق، ص ١٨٦ - ١٩٦.

— سمير أمين: الامبريالية والتخلف. المرجع المذكور، ص ٦٠ - ٦٨.

— سمير أمين: التطور اللامتناهي. المرجع المذكور، ص ١٣٤ - ١٨٦.

— فرانك: التراكم العالمي. المرجع المذكور، ص ٣٢٩ - ٣٥١.

— Amin (S): Crise, Socialisme et Nationalisme, SA/05/81-01.

ص ١ - ١٦ - ٢٧ - ٥٧.

— Amin (S), Faire (S), Malkin (D): L'avenir industriel de l'Afrique, L'Harmattan-Accn, Paris, 1980.

ص ١٣ - ٣٩.

— Founou-Tchuigoua (B): Fondements de l'économie de traite au Sénégal, Silex, Paris, 1981.

ص ٩ - ١٤، ٧٣ - ١٠٥.

— Michalet (C-A): Le Capitalisme mondial, P.U.F., Paris, 1978.

ص ٥٠ - ١٠١، ١٢٣ - ١٦٢، ٢٣٢ - ٢٣٣.

— Rey (P-P): Les Alliances de classes, Maspéro, Paris, 1978.

ص ١٢٧ - ١٦٧.

(٢٦) راجع ميشاليه: الرأسمالية العالمية. المرجع المذكور.

— Nakrumah (K): No. Colonialism, the last stage of Imperialism Panaf Books Ltd., (٢٧) London, 1965.

(٢٨) اقترح الاقتصادي المصري (فوزي منصور) كمعيار لتمرّج التطور الرأسمالي العالمي طبيعة أسلوب استخلاص الفائض من الأطراف إلى مركز النسق العالمي وهو تطور يكرر على صعيد العالم ما سبق أن حدث داخل المجتمع الواحد من الانتقال من أسلوب العنف السافر (النمط العيودي) إلى أسلوب العنف المشروع والمبرر (النمط الاقطاعي) إلى أسلوب القيود الاقتصادية (النمط الرأسمالي).

— Mansour (F): La révolte du Tiers Monde et la stratégie du développement auto-centré autonome (Self-Reliant), Idep, Dakar, 1977.

ص ٣ - ٤، ١٢ - ١٤.

(٢٩) لينين: الامبريالية - المرحلة القصوى للرأسمالية: المرجع المذكور، ص ٥، ٢٧ - ٩٧، ١٧١ - ١٧٩، ١٩٤ - ٢٠٣.

(٣٠) أنور عبدالمملك: الجدلية الاجتماعية. المرجع المذكور، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.
إن اعتناء أنور عبدالمملك بالجانب السياسي جعله يقدم تفسيراً سياسياً مغالياً (ص ٣٧٧ - ٤٠٩) مفاده أن السياسة صارت أساس الامبريالية بدلاً من الاقتصاد وهو تفسير يعود بنا إلى التصور ما قبل اللينين للامبريالية باعتبارها نزوعاً للتوسع الخارجي لا يرتبط بينة غمط إنتاجي معين وإنما بدوافع فردية أو جمعية للتحكم والسيطرة.

□ □ □

ON THE CONCEPT OF POLITICAL UNDER-DEVELOPMENT IN THE CONTEXT OF THE THIRD WORLD (WITH SPECIAL REFERENCE TO AFRICAN CASE)

Fayez Baktash

Political «under-development» and «development» are the «concepts» provided by the developmentalist school in the order to define the Specificity of political Structures of Third World countries. If these notions are of some interest in that respect, nevertheless this interest is limited to the primary level of investigation since any conceptualisation of the question cannot ignore two major aspects which are significantly disregarded by developmentalism. These are the nature of the social structure of so called «under-developed» societies on the one hand, and the type of relations linking these societies to other societies and specially to the «developed» ones on the other hand.

Moreover these two dimensions are not separated but connected together and the disclosure of their very nature leads us to the rejection of the developmentalist approach. Studying America goes through the understanding of the real history of these societies, as well as of the World Capitalist System into which they are integrated, and of the specific impact of this forced integration on their social structure.

Therefore, any elaboration of the notion of «political under-development», should not deal in our view, as much with the empirical characteristics underlined by developmentalists, but should rather focus on the substance of the matter, this substance is to be detected theoretically, so as to explain these characteristics which are only the apparent manifestations of it. In this perspective, political development does not seem to be possible through a evolution from the «prenewton era» to the «affluent society», but has to be actually the product of a conscious move towards delinking away from the world system. Henceforth, political under-development is a lack of political capability, a shortage of sovereignty due to the fact that the peripheric State is absent from from the decional strategical level of power. Consequently a first level of classification of political systems of the periphery, may be carried out by singling out dependant systems, regional relay systems and independantist systems.